



السياسة النقدية Monetary Policy

محاضرة مقدمة الى الدكتور

محاسن كاظم الدغمي

المداد الطالب

حسين شاكر

1. الكلاسيكية

فسر الكلاسيك من خلال نظريتهم (نظرية كمية النقود) التي ترى إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين كل زيادة في كمية النقد المتداولة وارتفاع المستوى العام للأسعار، أي أنه كلما زاد المعروض النقدي المتداول حصلت مظاهر تضخمية تنعكس أساساً في ارتفاع الأسعار بافتراض ثبات العوامل الأخرى مثل سرعة دوران النقود وحجم المبادلات (1).
توجد صيغتان لنظرية كمية النقود هما :

أ- صيغة ارفينج فيشر

تفسر التضخم عن طريق تحديد للكيفية التي يتم بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ عليه، فبالنسبة لأنصار نظرية المبادلات (اقتصادي الكلاسيك) فإنهم ينظرون إلى إن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط، ذلك لأن نظريتهم تفترض ثبات حجم الناتج المحلي في الامد الطويل إذ إن الاقتصاد في الامد الطويل يميل للإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة، كما إن سرعة دوران النقود ثابتة في الامد القصير وتميل للثبات في الامد الطويل أيضاً (2).

بسبب هذا الثبات فإن قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود (M) فإنها تسبب تغيرات تناسبية في قيم الإنتاج (أي حجم الإنتاج T مضروباً بالمستوى العام للأسعار P). بما إن حجم الإنتاج من السلع والخدمات يتحدد أساساً بعوامل العرض (العمل، رأس المال العيني، رأس المال البشري والموارد الطبيعية) ونظراً لأن النقود محايدة (حيادية المتغيرات النقدية على المتغيرات الحقيقية) فإن النقود لن تؤثر في الإنتاج.

أن الإنتاج يتحدد بعرض عناصر الإنتاج والتقنية المتاحة فإن إجراء البنك المركزي بزيادة عرض النقد يسبب تغيرات تناسبية في القيمة التقديرية للإنتاج (P.T) وهذه التغيرات تنعكس بالتغيرات في المستوى العام للأسعار (P) (3).

ترجع هذه النظرية بسبب التضخم إلى تزايد كمية النقود مستندة إلى جانب عرض النقد بمعنى أن قيمة النقود تخضع لذات القوى التي تخضع لها السلع في السوق والتي تتحدد بتساوي العرض مع الطلب عند نقطة التوازن (4).

1 - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص266.
2 - فايز إبراهيم حبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط4، جامعة الملك سعود، مطبعة الفرزدق التجارية، الرياض، 2000، ص327.

3 - حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، جامعة البلقاء التطبيقية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص175.

4 - أكلي، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة د. عطية مهدي سلمان، مراجعة د. عبد المنعم السيد علي، ج2، المستنصرية، بغداد، 1980، ص-ص 130-139.

يمكن توضيح الصيغة أعلاه رياضياً كالآتي⁽¹⁾:

$$Ms.V = P.T$$

اذ إن:

Ms: كمية النقود المتداولة (المعروضة).

V: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم الإنتاج.

ونتيجة لذلك فإن قيام البنك المركزي بالزيادة السريعة لعرض النقد ستكون سبب ارتفاع معدل التضخم.

ب- صيغة كامبردج.

استطاع اقتصاديو كامبردج أمثال مارشال وبيجو وغيرهم تحسين الصيغة السابقة وإدخال تعديلات جوهرية عليها بإدخال فكرة الطلب على النقود (أي حجم الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لإغراض المعاملات إلى جانب عرضها).

فوفقاً لهذه الصيغة يكون المستوى العام للأسعار مستقراً إذا كانت الكمية المطلوبة من النقود تساوي الكمية المعروضة منها وكالآتي⁽²⁾:

$$Ms = Md$$

اذ إن:

Ms = عرض النقد.

Md = الطلب على النقد.

ويمكن صياغة معادلة التوازن كالآتي:

$$Ms = K.P.Q$$

or

$$P = Ms / K.Q$$

اذ إن:

P = المستوى العام للأسعار.

¹ - ناظم محمد نوري الشمري، نفس المصدر السابق، ص 266.

² - فايز إبراهيم حبيب، مصدر سابق، ص-ص 327-333.

Q = قيمة الناتج القومي أو الدخل الحقيقي.
K = الرصيد النقدي الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ به.

إذ يمثل Ms جانب العرض على النقود ويمثل (Q,P,K) جانب الطلب عليها، فإذا ازداد الجانب الأيمن من المعادلة عن الجانب الأيسر أو العكس فإن المستوى العام للأسعار لا بد ان يتغير ويتحقق بالتالي التوازن عند مستوى جديد من الأسعار، فإذا افترضنا أن العرض النقدي زاد وظلت النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الدخل كرصيد نقدي ثابتة أيضاً لثبات سرعة دوران النقود في الامد القصير فضلاً عن بقاء الناتج القومي ثابتاً نظراً لوجود حالة التوظيف الكامل فإن الأثر النهائي سيكون ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس نسبة الزيادة بعرض النقد مما يؤدي لزيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات حتى تتساوى مع العرض النقدي⁽¹⁾.

وبهذا نستنتج أن تفسير معادلة كمبرج لارتفاع الأسعار تستند إلى الافتراضات نفسها التي تستند إليها نظرية فيشر على الرغم من إنها ترجع التضخم لاختلال العلاقة بين العرض النقدي والطلب النقدي، إذ إن التضخم عند الكلاسيك ظاهرة نقدية ترتبط بكمية عرض النقد، كما انه تضخم فائض طلب أي إن ارتفاع كمية النقود ستولد ضغطاً على الطلب على المنتجات المعروضة المحدودة، فارتفاع الطلب الكلي يرفع من المستوى العام للأسعار.

2. المدرسة الكينزية.

قدم كينز تحليلاً مخالفاً لنظرية كمية النقود بتركيزه على التقلبات في مستوى الإنفاق القومي بوصفه المحدد الرئيس لمستوى الأسعار وذلك باستخدام أدوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعدل بدلاً من التقلبات التي تحدث في كمية النقود⁽²⁾.

فسر كينز التضخم بزيادة حجم الطلب الكلي أي (طلب على السلع والخدمات والنقود) على حجم العرض الكلي بزيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار ويشمل فائض الطلب هنا فائض الطلب في سوق السلع وفي سوق عوامل الإنتاج والذان يكونان معاً الفجوة التضخمية (Inflation Gap)⁽³⁾. وقد اسند كينز التضخم إلى انهيار الكفاءة الحدية لرأس المال عندما تبدأ حقائق التكاليف (ارتفاع معدلاتها) والمنافسة بالضغط عليها حتى تنهار فيعم التشاؤم وتنتشر البطالة وينخفض الاستثمار ويحدث ذلك بشكل سريع بفعل المضاعف الذي يعمل بشكل عكسي ويرفع سعر الفائدة فيزداد التفضيل النقدي من خلال تأثير التوقعات فتحدث الأزمة⁽¹⁾.

¹ - عبد القادر رمضان محمد، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، جامعة الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة- جامعة الإسكندرية- القاهرة، 2004-2005، ص-ص 173-176.

² - رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص-ص 53-63.

³ - علي نبع صايل، مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-2000) والسبل المقترحة لمعالجته، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004، ص13.

ويعتقد المؤيدون لنظرية كينز أن السياسة المالية والنقدية المقيدة يمكن أن تخفض معدلات التضخم، لكنهم يعتقدون أيضاً إنها سوف تأخذ وقتاً طويلاً جداً لكي تؤدي دورها بنجاح وأن العمالة والناجح سوف يكونان تحت مستوياتها التوازنية في الأجل الطويل خلال هذه المدة ويخلصون إلى أن تخفيض التضخم من خلال استخدام سياسة مالية ونقدية مرنة يعد مكلفاً للغاية، وبسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بتخفيض التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية المقيدة فإن كثير من الكينزيين إن لم يكن معظمهم يؤيدون استخدام سياسات أخرى تندمج مع سياسات مالية ونقدية أقل توسعاً مثل برامج ترشيد الأسعار - الأجور التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد كارتر ضمن محاولة لتحقيق معدل تضخم أكثر انخفاضاً، وتخفيض التكاليف المرتبطة باستخدام السياسة المالية والنقدية المرنة وحدها وكذلك برامج الرقابة على الأجور والأسعار والبرامج المختلفة التي تعمل من خلال النظام الضريبي لدعم استقرار الأسعار والأجور⁽²⁾.

3. المدرسة النقودية .

أنصار المدرسة النقودية يؤمنون بعدم وجود علاقة على المدى الطويل بين التضخم والبطالة إذ لا توجد صلة بين متوسط معدل البطالة ومتوسط معدل الأجور، فالتضخم ظاهرة نقدية ليست لها صلة بثبات الأجور ونقابات العمال، والسبب الرئيس لها هو زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من زيادة الإنتاج إذ إن المتغير الرئيس الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار لفهم تغيرات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج وليس إجمالي كمية النقود⁽³⁾. ونتيجة لذلك يمكن أن تؤثر النقود في كل من الإنتاج والأسعار في الأمد القصير، ولكن في غضون سنوات قليلة ونتيجة لاتجاه الاقتصاد للعمل بمقربة من مستوى التوظيف الكامل يتركز التأثير الرئيس للنقود في مستوى الأسعار، ومن ناحية أخرى تؤثر السياسة المالية بشكلٍ طفيف في كل من الإنتاج والأسعار في الأمد القصير والطويل، ويعد ذلك جوهر الفكر النقدي⁽⁴⁾.

وبمعنى أدق فإن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقد فإنها تكون غير فعالة على الأقل في الأجل الطويل، فالنقوديون يختلفون مع الكينزيون في ثلاث قضايا هي⁽⁵⁾ :

1 - جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ، الرياض، 1988، ص-ص 306-308.

2 - مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، 1999، ص-ص 425-426.

3 - علي نبع صايل، مصدر سابق، ص 21.
لمزيد من الاطلاع انظر:

- عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص-ص 475-483.

4 - بول أ. سام ولسون وآخرون، الاقتصاد، دار ماكجرو هيل، 2001، ص 736.

5 - مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص 427.

● فعالية السياسة النقدية

● التكاليف

● كفاءة برامج ترشيد الأجور والأسعار والبرامج المماثلة

كما إنهم يعتقدون أن التكاليف ليست بالحجم الذي افترضه الكنزيون وأن الانخفاض المنظم في معدل عرض النقد سوف يخفض معدل التضخم و يخفض توقعات العمال فيما يتعلق بمستوى الأسعار، لذلك فإن العمال سوف يعدلون عن طلبهم على زيادة الأجور وسوف يعود معدل البطالة إلى المعدل الطبيعي كما أنهم سيرفضون برامج ترشيد الأجور والأسعار و يرون أنها غير فعالة في تقييد الأجور والأسعار، ويذهب النقوديون إلى حد أنها مسؤولة عن سوء تخصيص الموارد وعدم المساواة، كما أنهم يذهبون إلى أن السياسة الكينزية المرنة تؤدي الى عدم الاستقرار والسبب هو أن معلوماتها عن حجم وتوظيف السياسة الكلية غير كافٍ لذلك فإن نماذج التوقعات تعطي نتائج غير صحيحة وسياسة الاستقرار المرنة سوف تكون مساوئها أكثر من محاسنها وأن الحل هو عدم إتباع هذه السياسة والعمل على زيادة عرض النقود بمعدل محدد وثابت يعادل معدل نمو الاقتصاد القومي في الأجل الطويل⁽¹⁾.

4. مدرسة نظرية التوقعات.

أن أهم ما جاءت به المدرسة السويدية بأنها تجعل من التوقعات (Expectations) أهمية كبرى في التحليل النقدي للتضخم، فهي تبدأ تحليلها بأن كل وحدة اقتصادية أمامها حجم معين من المعلومات وعند وضع التوقعات التي يبني عليها اتخاذ القرارات في المستقبل فلا بد من استخدام تلك التوقعات أفضل استخدام لكي تكون رشيدة⁽²⁾. كما يشيرون إلى فكرة نواة التضخم والتي تفترض وجود زخم لعملية التضخم (وهي قوة دافعة متأصلة في عملية التضخم) وليست أمراً ظاهرياً⁽³⁾، ويختلف المدافعون عن وجهة نظر التوقعات الرشيدة مع الكنزيين والنقوديين، فهم يعتقدون بعدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير كما إنهم ينتقدون الدراسات التي تزعم أن التكاليف مرتفعة فهم يرون أن الافراد سوف يتحققون إن تضخما اقل سوف يحدث في المستقبل على اعتبار إن التوقعات تعدل على أساس منطقي إذا ما أعلن البنك المركزي عن تنفيذه لسياسة نقدية اقل توسعية وبالتالي تتعدل الأجور والأسعار ولكن الناتج والعمالة سوف يظلان كما هما، وبما انه تم اعتبار عدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة فإن معدل التضخم يمكن تخفيضه بدون تكاليف.

وفي هذا الإطار قدم فلنر (W. fellner) صورة اقل تطرفاً لنظرية التوقعات الرشيدة وهي (فرضية الإقناع بما تفعله الحكومة) (credibility) ويذهب إلى أن الافراد سوف يغيرون توقعاتهم المتعلقة بالتضخم بسرعة اكبر إذا اتبع صانعو السياسة سياسات حاسمة ومقنعة إذ تدعوهم هذه السياسات إلى الثقة بما تقوله الحكومة، فإذا كانت السياسة

¹ - جيمس اجوارتيني، نفس المصدر السابق، ص426.

² - رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1996، ص-ص 58-74.

³ - نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، 1973، ص-ص 73-78.

المتبعة سياسة مضادة لتضخم الطلب فان التوقعات تدور على تضخم اقل في المستقبل و أن عملية التعديل تتطلب وقتاً اقل مما افترضه الكنزيون⁽¹⁾.

5. مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

تتلخص نظرية اقتصاديات العرض التي ظهرت في سبعينات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية في أن السياسات الاقتصادية يجب أن توجه نحو زيادة الإنتاجية والتي تعمل بدورها على زيادة العرض الكلي، فهم يؤيدون التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب التي يعتقدون أنها تقدم حافزاً للعمل والادخار والاستثمار⁽²⁾. ويتفق أصحاب هذه النظرية مع التوقعات العقلانية بشأن عدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة في الأجل القصير، وانه يمكن تخفيض كل من التضخم والبطالة في الأجل القصير إذا ما نفذت السياسات التي يوصون بها، كما يعتقد أنصار جانب العرض أن توقعات الافراد سوف تتغير سريعاً عندما ينجز برنامج العرض، ونتيجة لذلك تزداد الأجور والأسعار بسرعة اقل وتهبط أسعار الفائدة، وهذا يدل على أن تخفيض التضخم سوف يكون أكثر منفعة بدلاً من أن يكون مكلفاً⁽³⁾.

6. المدرسة الهيكلية.

تكمّن الجذور الفكرية للنظرية الهيكلية في تفسير التضخم بكتابات عدد من الاقتصاديين مثل تشارلس شولتز في دراسة له عن "تحليل الاتجاهات المعاصرة للتضخم في الولايات المتحدة" والتي نشرت عام 1959. ووفقاً لشولتز فان تحليل التضخم يسفر عادة عن وجود خلل هيكلية ناشئ أساساً عن تغير هيكل الطلب مع عدم إمكانية مجاراة هيكل العرض للتغير الذي حدث في هيكل الطلب.

ولعلنا نجد أن شولتز حل فكرة التضخم الهيكلية بشكل مماثل للتحليل الكينزي الذي يستند إلى العلاقة بين قوى الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي، إلا أن الهيكليين المعنيين في هذا الصدد هم الاقتصاديون الذين تناولوا تحليل التضخم بالبلاد المتخلفة وعلى الأخص كتاب أمريكا اللاتينية، وهو اتجاه ينظر إلى الظاهرة التضخمية على أنها تعبر عن اختلالات هيكلية (Structural Imbalance) داخل الاقتصاد القومي، وهي اختلالات تلازم أوضاع التخلف الاقتصادي وتحديات التنمية الاقتصادية⁽⁴⁾.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الذي تعرضت له البلدان النامية هو تضخم هيكلية اذ تتعرض الأسعار إلى ضغط شديد خاصة في أوقات التنمية الاقتصادية بسبب الاختناقات التي يتعرض لها جهاز الاسعار في البلدان النامية

1 - مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص-ص 428-429.

2 - نفس المصدر السابق، ص-ص 342-345.

لمزيد من الاطلاع انظر:

-أكلي، نفس المصدر السابق، ص-ص 625-630.

3 - مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص 429.

4 - رمزي زكي، نفس المصدر السابق، ص-ص 83-84.

لأنها تتحدث عن التضخم المتولد في هذه البلدان بفعل ما تعانيه من اختلالات هيكلية في بنيتها الاقتصادي والتي تعد من مصادر تخلفها⁽¹⁾.

7. المدرسة المؤسسية.

تستند هذه المدرسة في تحليلها لمشكلة التضخم لجالبريث (Galbraith) فهو يرى أن كلاً من قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية مسؤولتان عن أحداث التضخم والرابح هو المؤسسات الاحتكارية عندما يبدأ اللولب التضخمي بين الأجور والأسعار⁽²⁾.

ويمكن للدولة معالجة التضخم عن طريق تطبيق نظام رقابي مناسب على الأجور والأسعار والأخذ بأسلوب التخطيط الرأسمالي والتعاون الدولي، فالتضخم لديهم ناجم عن طبيعة المؤسسات الرأسمالية والصناعية وقوتها الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق وعلى فرض الأسعار فضلاً عن رد فعل النقابات للدفاع عن مصالح العمال، وبذلك فإن المؤسسيين ارجعوا ارتفاع الأسعار إلى صراع المؤسسات وليس إلى زيادة كمية النقود⁽³⁾. يلاحظ انه على الرغم من اختلاف المدارس الفكرية في تفسيرها لظاهرة التضخم الا انها تشترك جميعاً في ارجاع سبب التضخم الى زيادة عرض النقد.

السياسة النقدية Monetary Policy

تشير اغلب الدراسات إلى أن السياسة النقدية التقليدية (Tnadiionail Monetary Policy) من بين السياسات الاقتصادية الفعالة في مواجهة ظاهرة التضخم بعدّها جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تسعى من خلالها الى تحقيق عدة أهداف والتي من بينها استقرار الأسعار، ولا يتم بلوغ هذا الهدف إلا من خلال وسائل يمكن التأثير فيها بواسطة أدوات البنك المركزي الذي يقوم بإدارة السياسة النقدية داخل الاقتصاد.

1 - عمر محمود عكاوي العبيدي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق (1980-2007)، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004، ص47.

2 - عادل عبد الغني محبوب، كيف تخلصت الدول الأوروبية من التضخم الجامح بعد الحرب العالمية الأولى، (دراسة تطبيقية لمفهوم التوقعات العقلانية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد15، 1994، صص64-65. لمزيد من الاطلاع انظر:
- مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، جامعة البلقاء التطبيقية، دار وائل، الأردن- عمان، 2008، صص223-227.

3 - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1985، صص231-233.

و تتمثل الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في الآتي (1) :

1- الأدوات الكمية.

وهي الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي يتمكن من خلالها البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي ومن ثم على الكميات النقدية وبالتالي المستوى العام للأسعار، وتشمل الأدوات التالية :

أ- سعر إعادة الخصم (2).

وهو سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند لجوء الأخيرة إلى إعادة خصم الأوراق التجارية أو المالية القصيرة الأجل التي بحوزتها، فالزيادة في سعر الخصم ترفع كلفة الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي كلفة الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية إلى الأفراد والمشاريع. وتلجأ السلطات النقدية إلى هذا الأسلوب عندما تواجه ضغوطاً تضخمية ناشئة عن النمو المفرط في الطلب الكلي إذ تقوم السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف تقليص الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، ووفقاً للسياسة الانكماشية تقوم برفع سعر إعادة الخصم أي رفع كلفة القروض والسيولة التي يقدمها البنك المركزي وهذا بدوره سيؤدي إلى تقليل حجم الائتمان وبالتالي التقليل من التوسع في عرض النقد الذي يهدد استقرار الأسعار وفي الوقت نفسه فإن البنوك التجارية تلجأ إلى رفع سعر الفائدة على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية بمعنى إن البنوك ستقوم بنقل عبء كلفة الاقتراض إلى الأفراد والمؤسسات مما يقلل من طلب الائتمان ووضع حد للتوسع في منح الائتمان المصرفي والتقليل من الإنفاق النقدي وبالتالي تقليل حدة الضغوط التضخمية.

ب- عمليات السوق المفتوحة (3).

ويقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية بهدف التأثير في الاحتياطات المصرفية وكذلك في أسعار الفائدة السائدة لدى المصارف التجارية بشكل خاص والسوق النقدية بشكل عام. وتلجأ السلطة النقدية إلى هذه الإداة لمقاومة الضغوط التضخمية والحد من التوسع في الائتمان و في عرض النقد وبالتالي التقليل من حجم الإنفاق النقدي فيدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية إلى الأفراد والمشروعات

¹ - زينب عوض الله- أسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الاسكندرية، 2005، ص200.

² - مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص-ص589-590.

³ -عوض الدليمي، نفس المصدر السابق، ص-ص595-596

لمزيد من الاطلاع انظر:

- مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص223.

والبنوك والمؤسسات ضمن سياسة نقدية انكماشية، وبهذا سيؤدي إلى حدوث انكماش في الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وتقل قدرتها على منح الائتمان وينخفض عرض النقد ويتقلص الطلب الكلي، كما أن بيع الأوراق المالية يؤدي إلى تقليص حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما سيؤدي إلى تخفيض كمية النقود المعروضة والمعدة للإقراض وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإقراض من المصارف التجارية وإلى ارتفاع سعر الفائدة. وعليه فإن فاعلية هذه الأداة في معالجة التضخم تتوقف على طبيعة مصالح الأطراف الرئيسة (البنك المركزي والبنوك التجارية) وطبيعة السوق النقدية من حيث حجمه وشموله و اتساعه مما يجعله معبراً عن إمكانيات النقود والأثمان لاقتصاد معين وتوفر كميات كافية من الأوراق المالية المتمثلة في أدون الخزانة والأوراق المالية والتجارية والتي يمكن تداولها في السوق.

ج- نسبة الاحتياطي القانوني⁽¹⁾.

ويقصد بها التزام كل مصرف تجاري باستقطاع جزء من ودائعه على شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، فمن خلال هذه الأداة يؤثر البنك المركزي في كمية الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية إلى الأفراد والمشروعات، ويرتبط تأثير هذه الوسيلة بإدارة البنك المركزي لها لمواجهة التقلبات الاقتصادية ولاسيما التضخم، وبذلك نرى إن التغييرات في متطلبات الاحتياطي يكون لها تأثير كبير في عرض النقد من خلال تأثيرها في الاحتياطات الفائضة التي تؤدي إلى زيادة خلق الودائع وبالتالي التأثير في كمية النقود المعروضة ومن ثم المستوى العام للأسعار.

2. الأدوات النوعية⁽²⁾.

وهي مجموعة التدابير والإجراءات المباشرة الهادفة إلى مراقبة وتنظيم الائتمان والتي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد بهدف إدارة التضخم، ومن أهم الأدوات النوعية :

¹ - ناظم محمد نوري الشمري، نفس المصدر السابق، ص100.
لمزيد من الاطلاع انظر:

1- - عبد المنعم السيد علي، ونزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، صص367-370.

- عوض الدليمي، نفس المصدر السابق، ص607 .

² - انظر:

- عبد المنعم السيد علي، نفس المصدر السابق، صص372-375.
- عوض الدليمي، نفس المصدر السابق، صص612-671.

(1). تنظيم الائتمان المقدم للمستهلكين لمواجهة الضغوط التضخمية والحد من الطلب على المواد الإستراتيجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(2). تحديد هامش الاقتراض المطلوب والذي هو النسبة من ثمن شراء السندات التي لا تستطيع المصارف التجارية تمويلها بمنح القروض عليها للمستثمرين، والغرض من ذلك حماية القروض المصرفية من مخاطر تقلبات الاسعار.

(3). التمييز بين أسعار الفائدة طبقاً للغرض من استعمال الائتمان، فمثلاً لو استعمل في قطاع الإنشاء سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لذا يقوم البنك المركزي بوضع حد على القروض الممنوحة للإنشاء ورفع أسعار الفائدة على تلك القروض.

(4). الإقناع الأدبي بخلاف الإجراءات القسرية، يمكن البنك من إقناع المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة بالتزام السياسة التي يرغب بإتباعها سواء أكانت انكماشية أم توسعية.

(5). الرقابة المباشرة التي يفرضها البنك المركزي على بعض المصارف كإجراء قسري والتي تشتمل على عقوبات جزائية في حالة عدم التزامها بالسياسة الموضوعة من قبله.

وبما إننا بصدد دراسة هدف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي فإن فاعلية السياسة النقدية تتحدد بثلاثة مستويات يتعلق المستوى الأول بفاعلية وسائل (أدوات) السياسة النقدية، والثاني بالبيئة والظروف التي يطبق فيها البنك المركزي السياسة النقدية كمدى استقلاليتها عن الحكومة، والثالث بمدى التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى منها السياسة المالية وسياسة سعر الصرف مثلاً.

قنوات انتقال السياسة النقدية :

1. قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، فعندما تتبع السلطة النقدية سياسة انكماشية يؤدي إلى "انخفاض عرض النقود" مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة الاسمي في ظل الفرضية الكنزوية لجمود الأسعار في الفترة القصيرة، فان سعر الفائدة الحقيقي يرتفع مما يرفع تكلفة رأس المال وبالتالي يحد من الطلب على الاستثمار في قطاع الانتاج ويعيق النمو ويمكن أن نخيل الحالة العكسية في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة توسعية. وفي هذا الشأن يشير تايلور () "إلا أن مرونة إنفاق القطاع العائلي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي مرتفعة نسبياً ولهذا فان ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يضعف من الطلب على كل من السلع المعمرة والاستثمار في العقارات وغيرها، وبالتالي يحد من الطلب الكلي والذي بدوره يحد من النمو وبالعكس".

2. قناة سعر الصرف:

تؤثر قناة سعر الصرف في الاقتصاد المحلي عن طريق تأثيرها على كل من حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار الخارجي وتدفق رؤوس الاموال بين الاقتصاديين المحلي والخارجي ويحظى سعر الصرف بأهمية خاصة من قبل العديد من البلدان ضمن سياستها النقدية, ففي البلدان النامية يستخدم عدد كبير منها سياسيات الصرف ضمن برامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات وكذلك تستخدم البلدان المتقدمة وعدد من البلدان النامية تلك السياسات إلى جانب سعر الفائدة في محاولات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي().

وتعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة, إذ يؤدي إتباع سياسة انكماشية إلى انخفاض عرض النقود وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي لقاء نظيره في الخارج مما سيستقطب راس المال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك ترتفع قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلبا على الصادرات وبالتالي على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات بدورها على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي وبالتالي فإن إتباع سياسة انكماشية من طرف السلطة النقدية يكون له اثر غير مرغوب فيه على عملية النمو إذا لم تصاحبها سياسيات أخرى لمعالجة تلك الآثار. وان الاستخدام المتزايد لسياسة سعر الصرف الذي تبنته العديد من البلدان النامية والمتقدمة, فكان الغرض منها أما الحد من التضخم وحجم الطلب الكلي "مثال على ذلك ما تقوم به تونس-مصر-المغرب" أو لغرض المحافظة على سعر صرف في حدود هامش ثابت "مثال ذلك ما تقوم به فرنسا- بريطانيا- ايطاليا"().

3. قناة أسعار السندات المحلية الأخرى:

تمثل هذه القناة وجهة نظر المدرسة النقدية "Monetarism" في تحليل اثر السياسة النقدية على الاقتصاد. وتنتقل آثار هذه السياسة من خلال قناتين رئيسيتين, الأولى تمثل قناة توبن للاستثمار "Tobin's Q Theory of Investment" والتي تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبن للاستثمار " Q ", والثانية قناة اثر الثروة على الاستهلاك.

فبالنسبة للقناة الأولى يؤدي إتباع سياسة نقدية انكماشية إلى انخفاض عرض النقود وبالتالي انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية لان انخفاض عرض النقود يزيد من نسبة الأوراق المالية ويقلل نسبة الأرصد النقدية في المحفظة الاستثمارية التي بحوزة الجمهور وكرد فعل لذلك يحاول المتعاملون بالأوراق المالية أن يتخلصوا من تلك الأوراق الزائدة ببيعها في السوق مما يدفع نحو هبوط أسعارها وتنخفض "Q" كنتيجة مباشرة, لذا يليها انخفاض في حجم الاستثمار ثم في نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للقناة الثانية فينتقل اثر السياسة النقدية من خلال أسعار الأوراق المالية أيضا, إذ يؤدي انخفاض تلك الأوراق "نتيجة انخفاض عرض النقود" إلى انخفاض قيمة الثروة التي بحوزة الجمهور وبما أن الاستهلاك الخاص يرتبط مباشرة بحجم الثروة فان هذا الانخفاض يؤدي إلى الحد من الاستهلاك ويؤدي هذا الأخير إلى انخفاض النمو في الإنتاج().

4. قناة الائتمان المصرفي:

تنتقل اثر هذه القناة من خلال قناتين رئيسيتين أيضا، الأولى قناة الإقراض المصرفي " Bank Lending Channel"، والثانية قناة ميزانيات منشأة الأعمال "Balance Sheet Channel"، ففي الأولى يؤدي الانخفاض في عرض النقود إلى انخفاض حجم الودائع في البنوك وبالتالي انخفاض حجم الائتمان المصرفي الممنوح وهذا من شأنه ان يقلل من الاستثمار ويحد من النمو خاصة إذا ما عرفنا أن عدداً من الشركات " الشركات الصغيرة" تعتمد على بنوك الودائع كمصدر أساسي للاقتراض. أما القناة الثانية فهي تعمل من خلال الزيادة في المخاطرة الأدبية والمعنوية وذلك إن انخفاض عرض النقود من شأنه ان يخفض صافي قيمة الشركات والضمانات التي يقدمونها عند الاقتراض، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يخفض التدفق النقدي لتلك الشركات، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وبالتالي يدفع البنوك على عدم تقديم الائتمان المصرفي لها خاصة الصغيرة منها، مما يحد من استثمار القطاع الخاص ونمو الناتج فيه. (طروحة الدكتور عباس الدعي)

الطلب والعرض، وتوازن السوق DEMAND, SUPPLY, AND MARKET EQUILIBRIUM

قدم الفصل 1 التوازن والثوابت المقارنة التحليل. في هذا الفصل، ونحن نطبق تلك الأدوات لتحليل أسواق المنافسة الكاملة. تشمل الأسواق التنافسية تماما أعداد كبيرة من المشترين والبائعين. المعاملات من أي مشتر فرد أو البائع صغيرة جدا بالمقارنة مع الحجم الإجمالي للسلعة أو الخدمة المتداولة في السوق أن كل مشتري أو البائع "يأخذ" سعر السوق على النحو الوارد عند الشراء أو إنتاج القرارات. لهذا السبب، كثيرا ما يستشهد نموذج المنافسة الكاملة كنموذج للسلوك السعر الرهائن.

ويوضح الشكل 2.2 النموذج الأساسي للسوق تنافسية تماما. المحور الأفقي يصور مجموع س كمية من معين الخير في هذه الحالة الذرة- الذي تم توفيره، وطالب في هذا السوق. المحور الرأسي يصور السعر P التي يباع هذا جيد. سوق يمكن وصفها على ثلاثة أبعاد:

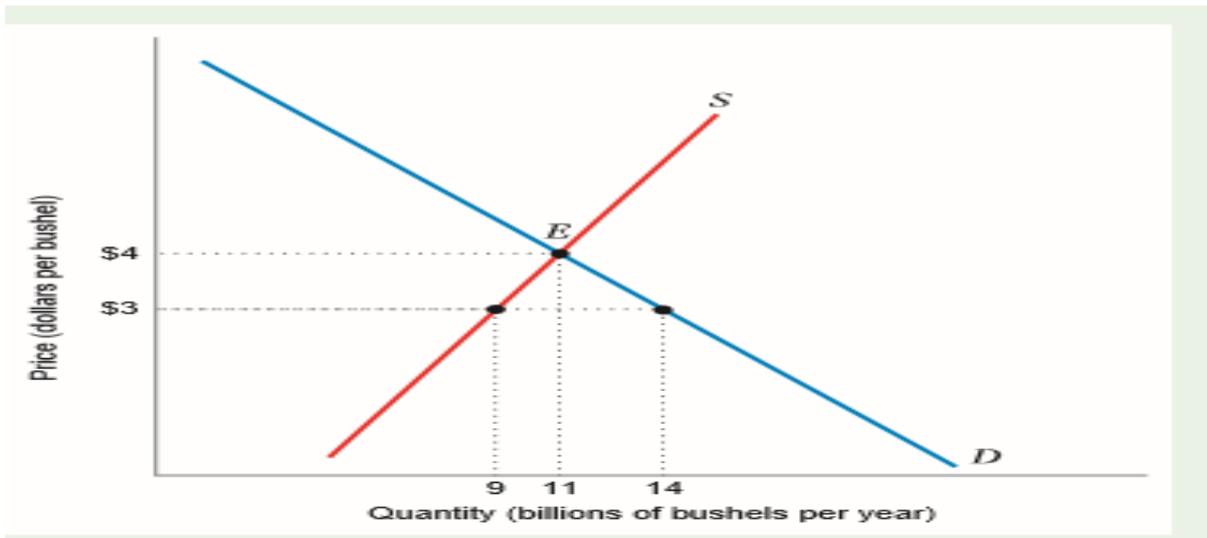


FIGURE 2.2 The Market for Corn in the United States in 2009

الشكل 2.2 سوق الذرة في الولايات المتحدة في عام 2009

السلع - المنتج يباع ويشترى (في الشكل 2.2 هذا هو الذرة)؛ الجغرافيا - الموقع الذي تبذل مشتريات (في الشكل 2.2 هذه هي الولايات المتحدة)؛ والوقت - الفترة الزمنية التي المعاملات التي تحدث (في الشكل 2.2، وهذا هو العام 2009، عندما كانت أسعار الذرة حوالي 4 \$ للبوشل).

منحنيات الطلب DEMAND CURVES

منحنى الدين الشكل 2.2 هو منحنى طلب السوق على الذرة. ويحكي لنا كمية الذرة التي المشتريين هم على استعداد لشراء بأسعار مختلفة. على سبيل المثال، ومنحنى الطلب يخبرنا بأن بسعر 3 \$ للبوشل، والطلب السنوي على الذرة ستكون 14 مليار بوشل، بينما بسعر 4 \$ للبوشل، والطلب السنوي على الذرة سيكون فقط 11 مليار بوشل. يتم شراء اللوازم الذرة من قبل الشركات (مثل آرشر دانييلز ميدلاند وجنرال ميلز) أن معالجة الذرة إلى منتجات وسيطة (على سبيل المثال، الفركتوز عالية شراب الذرة أو الذرة فريك)، والتي تستخدم بدورها لجعل المنتجات النهائية (على سبيل المثال، المشروبات الغازية أو حبوب الإفطار). ويستمد جزءا من الطلب المبين في الشكل 2.2 الطلب - وهذا هو، وهو مستمد من إنتاج وبيع السلع الأخرى. على سبيل المثال، مشتق من الطلب على شراب الذرة عالي الفركتوز من الطلب على المشروبات الغازية التي يتم استخدامها كمادة للتخلية (بدلا من السكر). يتم شراء الذرة أيضا من قبل وسطاء والجملة والموزعين، الذين ثم بيعها لتجار التجزئة الذين ثم بيعها إلى المستهلكين النهائيين. وبالتالي، جزء آخر من الطلب على الذرة هو مبين في الشكل 2.2 هو الطلب المباشر - الطلب من أجل الصالح نفسها. منحنى الطلب D هو منحنى الطلب في السوق من حيث أنه يمثل إجمالي الطلب على الذرة من جميع المشتريين الذرة في سوق الولايات المتحدة.

في الشكل 2.2، استخلصنا منحنى الطلب مع السعر على المحور الرأسي والكمية على المحور الأفقي. ويؤكد هذا التمثيل تفسير آخر مفيد من منحنى الطلب الذي سنعود إليه في فصول لاحقة. منحنى الطلب يخبرنا أعلى سعر أن "السوق سوف تتحمل" للحصول على كمية أو توريد ناتج معين. وهكذا، في الشكل 2.2، إذا الموردين من الذرة عرضت، في المجموع، 14 مليار بوشل للبيع، أعلى سعر الذرة وطلب سيكون 3 \$ للبوشل.

عوامل أخرى إلى جانب سعر تؤثر على كمية جيدة طالبت. أسعار السلع ذات الصلة، ودخول المستهلكين، أذواق المستهلكين، والدعاية هي من بين العوامل التي نتوقع أن تؤثر على الطلب على منتج نموذجي. ومع ذلك، يركز منحنى الطلب فقط على العلاقة بين سعر السلعة والكمية للخير طالب. عندما نرسم منحنى الطلب، ونحن نتصور أن كل العوامل الأخرى التي تؤثر على الكمية المطلوبة ثابتة.

منحنى الطلب في الشكل 2.2 المنحدرات الهبوط، مشيرا إلى أن انخفاض أسعار الذرة، وزيادة كمية الذرة طالب، وكلما ارتفع سعر الذرة، وأصغر من الكمية المطلوبة. العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة، وعقد جميع العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب ثابتة، ويسمى قانون الطلب. دراسات لا تحصى من منحنيات الطلب في السوق

تؤكد علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، وهذا هو السبب نسميه علاقة القانون. ومع ذلك، قد نتساءل عن ما يسمى السلع الكمالية، مثل العطور والماركات، أو وضوح الشمس. ويزعم أن بعض المستهلكين شراء المزيد من هذه السلع بأسعار أعلى بسبب السعر المرتفع يشير عالية الجودة. 2 ومع ذلك، هذه الأمثلة لا تنتهك قانون الطلب لأن كل العوامل الأخرى التي تؤثر على الطلب على هذه السلع يتم إصلاحها في حين أن تغيرات الأسعار. تغيرت أيضا تصورات المستهلكين لجودة هذه السلع. إذا تصورات المستهلكين للجودة يمكن عقد ثابت، ثم فإننا نتوقع أن المستهلكين بشراء أقل من هذه السلع الفاخرة حيث ترتفع الأسعار.



LEARNING-BY-DOING EXERCISE 2.1

Sketching a Demand Curve

Suppose the demand for new automobiles in the United States is described by the equation

$$Q^d = 5.3 - 0.1P \quad (2.1)$$

where Q^d is the number of new automobiles demanded per year (in millions) when P is the average price of an automobile (in thousands of dollars). (At this point, don't worry about the meaning of the constants in equations for demand or supply curves—in this case, 5.3 and -0.1 .)

Problem

- (a) What is the quantity of automobiles demanded per year when the average price of an automobile is \$15,000? When it is \$25,000? When it is \$35,000?
- (b) Sketch the demand curve for automobiles. Does this demand curve obey the law of demand?

Solution

(a) To find the yearly demand for automobiles, given the average price per car, use equation (2.1):

Average Price per Car (P)	Using Equation (2.1)	Quantity Demanded (Q^d)
\$15,000	$Q^d = 5.3 - 0.1(15) = 3.8$	3.8 million cars
\$25,000	$Q^d = 5.3 - 0.1(25) = 2.8$	2.8 million cars
\$35,000	$Q^d = 5.3 - 0.1(35) = 1.8$	1.8 million cars

(b) Figure 2.3 shows the demand curve for automobiles. To sketch it, you can plot the combinations of prices and quantities that we found in part (a) and connect them with a line. The downward slope of the demand curve in Figure 2.3 tells us that as the price of automobiles goes up, consumers demand fewer automobiles.

Similar Problems: 2.1, 2.2, 2.4

²Michael Schudson, *Advertising, The Uneasy Persuasion: Its Dubious Impact on American Society* (New York: Basic Books, 1984), pp. 113–114.

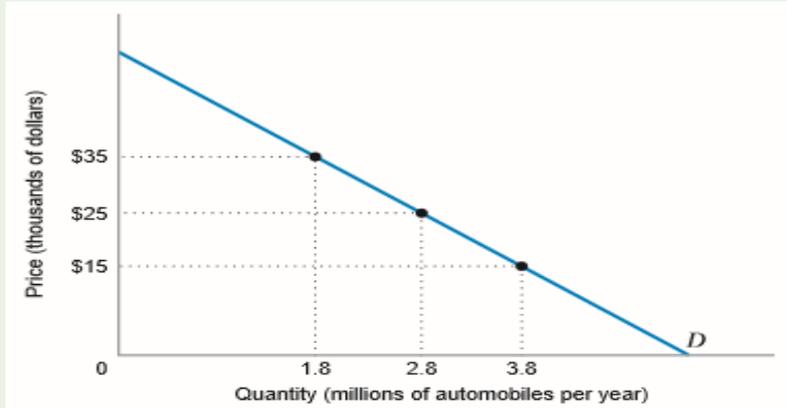


FIGURE 2.3 The U.S. Demand Curve for Automobiles
The law of demand holds in this market because the demand curve slopes downward.

SUPPLY CURVES منحنيات العرض

منحنى العرض S في الشكل 2.2 هو منحنى عرض السوق للذرة. ويحكي لنا الكمية الإجمالية من الذرة أن موردي الذرة على استعداد لبيعها بأسعار مختلفة. على سبيل المثال، فإن منحنى العرض يخبرنا بأن بسعر 3 \$ للبوشل، سيتم تزويد 9000000000 بوشل من الذرة في عام 2009، في حين بسعر 4 \$ للبوشل، سيتم توفير 11 مليار بوشل في ذلك العام.

توريد الذرة في الولايات المتحدة يأتي في المقام الأول من مزارعي الذرة في جميع أنحاء البلاد. العرض المتاح في سنة معينة يتكون من الذرة التي يتم حصادها في ذلك العام بالإضافة إلى الذرة التي تم تخزينها من المحصول السابق. يجب أن نفكر في امدادات منحني S كما يجري بناؤها من مجموع منحنيات العرض من جميع الموردين الفردية من الذرة في الولايات المتحدة.

منحني العرض المنحدرات التصاعدي، مشيرا إلى أن في ارتفاع الأسعار، وموردي الذرة على استعداد لتقديم المزيد من الذرة للبيع من بأسعار أقل. ومن المعروف أن علاقة إيجابية بين السعر والكمية المعروضة مثل قانون العرض. دراسات منحنيات العرض في السوق وتؤكد العلاقة الإيجابية بين الكمية المعروضة والسعر، والذي هو السبب في أننا ندعو العلاقة بقانون.

كما هو الحال مع الطلب، والعوامل الأخرى إلى جانب سعر تؤثر على كمية جيدة أن المنتجين سوف نورد في السوق. على سبيل المثال، فإن أسعار عوامل الإنتاج - الموارد مثل اليد العاملة والمواد الخام التي تستخدم لإنتاج حسن سيؤثر على كمية جيدة أن البائعين هم على استعداد لتزويد. يمكن أن أسعار السلع الأخرى التي تنتج الباعة أن تؤثر أيضا على الكمية المعروضة. على سبيل المثال، وتوريد الغاز الطبيعي ترتفع فيه سعر النفط ترتفع بسبب ارتفاع أسعار النفط المرتفعة المزيد من إنتاج النفط، والغاز الطبيعي هو منتج ثانوي من النفط. عندما نرسم منحني العرض مثل واحد في الشكل 2.2، ونحن نتصور أن كل هذه العوامل الأخرى التي تؤثر على الكمية المعروضة تقام ثابتة.



LEARNING-BY-DOING EXERCISE 2.2

Sketching a Supply Curve

Suppose the yearly supply of wheat in Canada is described by the equation

$$Q^s = 0.15 + P \quad (2.2)$$

where Q^s is the quantity of wheat produced in Canada per year (in billions of bushels) when P is the average price of wheat (in dollars per bushel).

Problem

- (a) What is the quantity of wheat supplied per year when the average price of wheat is \$2 per bushel? When the price is \$3? When the price is \$4?
- (b) Sketch the supply curve for wheat. Does it obey the law of supply?

Solution

(a) To find the yearly supply of wheat, given the average price per bushel, use equation (2.2):

Average Price per Bushel (P)	Using Equation (2.2)	Quantity Supplied (Q^s)
\$2	$Q^s = 0.15 + 2 = 2.15$	2.15 million bushels
\$3	$Q^s = 0.15 + 3 = 3.15$	3.15 million bushels
\$4	$Q^s = 0.15 + 4 = 4.15$	4.15 million bushels

(b) Figure 2.4 shows the graph of this supply curve. We find it by plotting the prices and associated quantities from part (a) and connecting them with a line. The fact that the supply curve in Figure 2.4 slopes upward indicates that the law of supply holds.

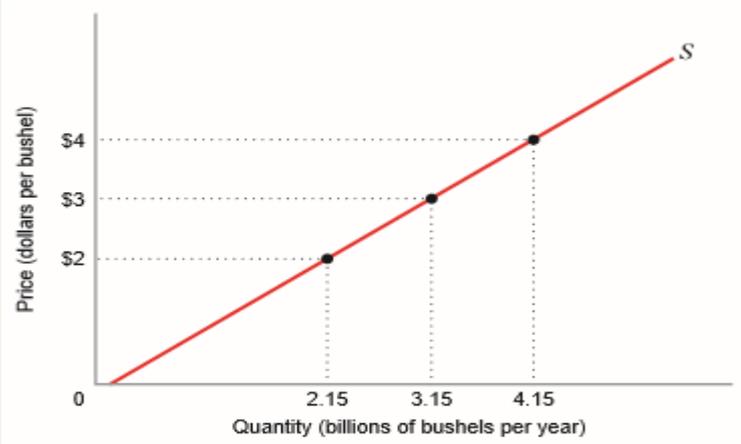


FIGURE 2.4 The Supply Curve for Wheat in Canada
The law of supply holds in this market because the supply curve slopes upward.

توازن السوق MARKET EQUILIBRIUM

في الشكل 2.2، ومنحنيات العرض والطلب تتقاطع في نقطة E، حيث كان السعر \$ 4 للبوشل، وكمية 11 مليار بوشل. عند هذه النقطة، والسوق في حالة توازن (الكمية المطلوبة يساوي الكمية المعروضة، لذلك مسح السوق). كما ناقشنا في الفصل 1، والتوازن هو النقطة التي لا يوجد

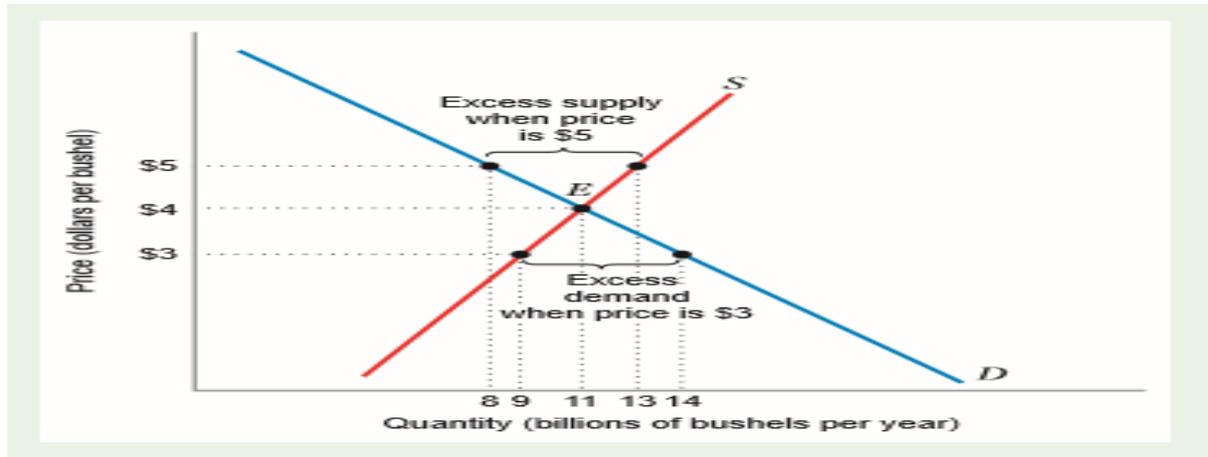


FIGURE 2.5 Excess Demand and Excess Supply in Market for Corn

الشكل 2.5 الطلب الزائد وحالة الفائض في السوقي للذرة

إذا كان سعر الذرة \$ 3، للبوشل، فإن الطلب الزائد يؤدي لـ 14 مليار بوشل سيتم طالب، ولكن أن يتم توفير 9 مليارات فقط بوشل. إذا كان سعر الذرة \$ 5 للبوشل، فإن فائض العرض يؤدي لـ 13 مليار بوشل سيتم توفيره ولكن سوف طالبت فقط 8000000000 بوشل.

اتجاه لسعر السوق لتغيير طالما المتغيرات الخارجية (على سبيل المثال، وهطول الأمطار، والدخل القومي) لم تتغير. بأي ثمن بخلاف سعر التوازن، وجود ضغوط للسعر للتغيير. على سبيل المثال، كما يظهر الشكل 2.5، إذا كان سعر الذرة هو \$ 5 للبوشل، هناك إمدادات الزائدة الكمية المعروضة في هذا السعر (13 مليار بوشل) يتجاوز الكمية

المطلوبة (8 مليار بوشل). حقيقة أن موردي الذرة لا يمكن أن تبيع بقدر ما أود يخلق ضغط للسعر أن يذهب إلى أسفل. كما انخفض سعر والكمية المطلوبة ترتفع، والكمية المعروضة وتنخفض، وتحرك السوق باتجاه سعر التوازن من 4 \$ للبوشل. إذا كان سعر الذرة هو 3 \$ للبوشل، هناك طالب الطلب الزائدة كمية في هذا السعر (14 مليار بوشل) يتجاوز الكمية المعروضة (9 مليار بوشل). المشتريين من الذرة لا يمكن أن يشتروا أكبر قدر من الذرة لأنها ترغب، وحتى لا يكون هناك ضغط من أجل أن يرتفع سعر. كما ترتفع الأسعار، والكمية المعروضة أيضا ترتفع، طالبت كمية السقوط، وتحرك السوق باتجاه سعر التوازن من 4 \$ للبوشل.

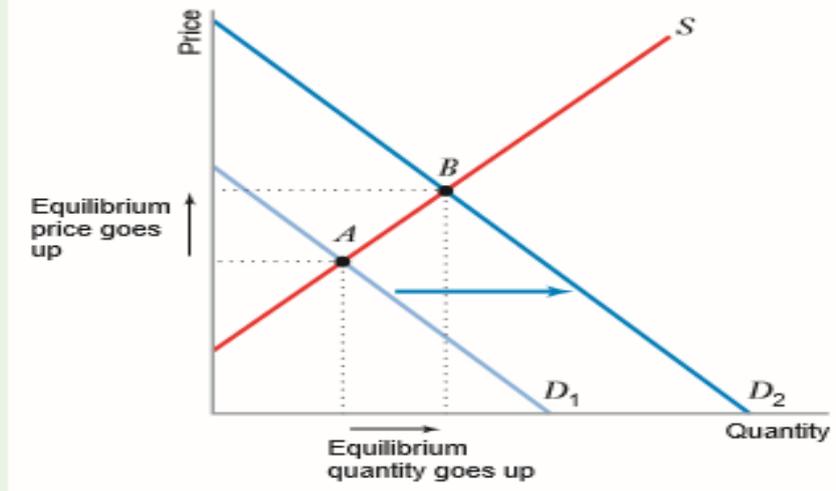
تحولات في العرض والطلب SHIFTS IN SUPPLY AND DEMAND

كانت ترسم منحنيات العرض والطلب التي نوقشت حتى الآن في هذا الفصل تحت افتراض أن جميع العوامل، باستثناء السعر، التي تؤثر على الكمية المطلوبة والكمية المعروضة هي ثابتة. في الواقع، ومع ذلك، ليست ثابتة هذه العوامل الأخرى، وحتى الموقف من منحنيات العرض والطلب، وبالتالي فإن موقف من التوازن في السوق، وتعتمد على قيمهم. أرقام 2.7 و 2.8 توضيح الكيفية التي يمكن أن تثيري تحليلنا لحساب تأثير هذه المتغيرات الأخرى على توازن السوق. هذه الأرقام توضح الثوابت المقارنة والتحليل، التي ناقشناها في الفصل 1. وفي كلتا الحالتين، يمكن أن نستكشف كيف يمكن تغيير في متغير الخارجية (على سبيل المثال، دخل المستهلك أو معدلات الأجور) بتغيير القيم توازن المتغيرات الذاتية (السعر والكمية).

القيام بتحليل احصائيات المقارن من التوازن في السوق، يجب أولا تحديد كيفية تأثير متغير خارجي معين الطلب أو العرض أو كليهما. أنت ثم تمثل التغييرات في هذا المتغير من خلال تحول في منحنى الطلب، في منحنى العرض، أو في كليهما. على سبيل المثال، لنفترض أن دخل المستهلك أعلى زيادة الطلب على سلعة معينة. ويمثل تأثير الدخل المتاح العالي على توازن السوق تحولا نحو اليمين في منحنى الطلب (أي التحول بعيدا عن المحور الرأسي)، كما هو مبين في الشكل 2.7.3 هذا التحول يشير إلى أن بأي ثمن الكمية المطلوبة أكبر من ذي قبل. هذا التحول يتحرك توازن السوق من وجهة أ نحو نقطة B. التحول في الطلب بسبب ارتفاع الدخل بالتالي يزيد كلا من سعر التوازن وكمية التوازن.

FIGURE 2.7 Shift in Demand Due to an Increase in Disposable Income

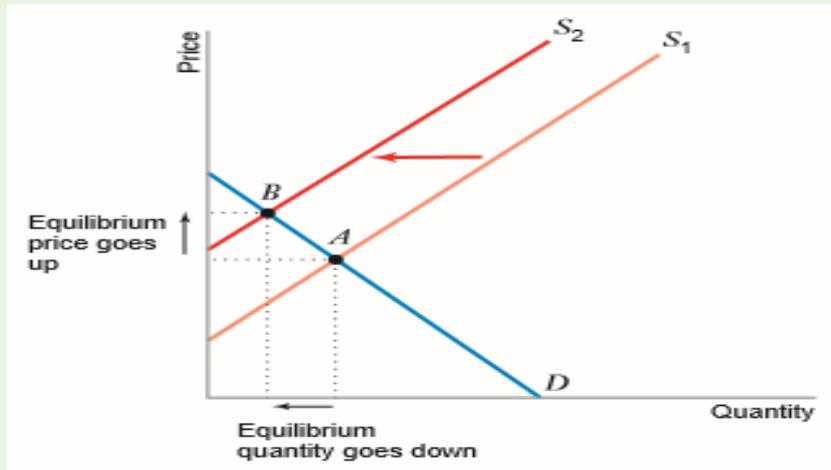
If an increase in consumers' disposable incomes increases demand for a particular good, the demand curve shifts rightward (i.e., away from the vertical axis) from D_1 to D_2 , and the market equilibrium moves from point A to point B . Equilibrium price goes up, and equilibrium quantity goes up.



على سبيل المثال آخر، ومعدلات الأجر افتراض للعاملين في صناعة معينة ترتفع. قد بعض الشركات ثم خفض مستويات الإنتاج لان تكاليفها قد ارتفعت مع تكلفة اليد العاملة. بعض الشركات قد يذهب حتى التوقف عن العمل تماما. ومن شأن الزيادة في تكاليف العمالة تحول منحنى العرض (أي نحو عمودي محور)، كما هو مبين في الشكل 2.8. يشير هذا التحول أن أقل المنتج سيتم توفيره بأي ثمن، وتوازن السوق ستتحرك من النقطة ألف إلى النقطة باء الزيادة في سعر اليد العاملة يزيد من سعر التوازن ويقلل من كمية التوازن.

FIGURE 2.8 Shift in Supply Due to an Increase in the Price of Labor

An increase in the price of labor shifts the supply curve leftward (i.e., toward the vertical axis) from S_1 to S_2 . The market equilibrium moves from point A to point B . Equilibrium price goes up, but equilibrium quantity goes down.



وبين الشكل 2.7 لنا أن الزيادة في الطلب، إلى جانب منحنى العرض دون تغيير، والنتائج في أعلى سعر التوازن وكمية التوازن بشكل اكبر. وبين الشكل 2.8 أن الانخفاض في العرض، إلى جانب منحنى الطلب دون تغيير، والنتائج في أعلى سعر التوازن وكمية التوازن أصغر. عن طريق الذهاب من خلال الثوابت المقارنة مماثلة يحل لانخفاض الطلب وزيادة المعروض، ونحن يمكن أن تجنبها القوانين الأربعة الأساسية للعرض والطلب:

1. زيادة في الطلب؟ منحنى العرض لم يتغير؟ أعلى سعر التوازن وأكبر كمية التوازن.
2. النقص في العرض؟ منحنى الطلب لم يتغير؟ أعلى سعر التوازن وكمية التوازن أصغر.

3. انخفاض في الطلب؟ منحى العرض لم يتغير؟ انخفاض سعر التوازن وكمية التوازن أصغر.
4. زيادة في العرض؟ منحى الطلب لم يتغير؟ انخفاض سعر التوازن وأكبر كمية التوازن.
- (BRAEUTIGAM ,BESANKO :2008 , 37-29)

المصدر

DAVID A. BESANKO , MICROECONOMICS, Michael J. Gibbs The University of
RONALD R. BRAEUTIGAM ,Chicago, Booth School of Business , 2008 (29-37)